

الأصول في النحو

أَنَّ يُقالَ لهُ : (صَيَدٌ) صَحَّ كَمَا صَحَّ فعلُهُ وِصَحَّ (عَوَرَ) أَيْضاً مثلهُ ويجوزُ أَنَّ يكونَ : (غَيَّبُ) شُبُهَ بِصَيَدٍ وَإِنَّ كانَ جمعُ (غائب) لِأَنَّهُ يجوزُ أَنَّ يكونَ ينوي بهِ المصدرَ .

قالَ : قولُ سيبويه في بابِ : على وإلى ولدى لِمَ انقلبتِ الألفُ فيهنَّ مَعَ المضمرةِ في قولِكَ : عليك وإليك ولديك وكذلكَ : جاءني كلام الرجلينِ ورأيتُ كِلَا الرجلينِ ومررتُ بكلام الغلامينِ فَإِذَا اتصلَ بذلكَ مضمرةٌ في موضعِ جرٍّ أو نَصْبٍ قلبتِ الألفُ ياءً فقلتُ : رأيتُ كليهما ومررتُ بكليهما وفي الرفعِ تبقى على حالِها فتقولُ : جاءني أخواكَ كلاهما فزعمَ سيبويه : أنَّ ذلكَ لِأَنَّ (على وإلى ولدى) ظروفٌ لا يَكُنَّ إلا نَصْباً أو جِراً كقولِكَ : غَدَتُ مِنْ عِليهِ فشبهتُ (كِلا) معَ المضمرةِ بهنَّ في الموضعِ الذي يقعنَ فيه منقلباتِ ولَمْ تَكُنْ مما ترتفعُ فبقيتُ (كِلا) في الرفعِ على حالِها وشبهتُ (كِلا) بهنَ لِأَنَّ زَها لا تفرِدُ كما لا يُفردنَ .

قالَ أبو العباسُ : قيلَ لسيبويه : أَنتَ تزعمُ أَنَّ الألفاتِ في (على) ونحوها منقلباتٌ مِنْ وَاوٍ ويستدلُّ على ذلكَ بأنَّ الألفاتِ لا تكونُ فيها إمالةٌ ولو سُميَ رجلٌ بشيءٍ منهنَّ قالَ في تثنيتهِ : عَلَاوَانِ وَأَلَاوَانِ فَلِمَ قلبتَها معَ